الفصل الرابع

فى الآفات التى تنشأ من الفلاكة وتستلزمها الفلاكة وتقتضيها

وهى أكثر من أن تحصى أو يحملها القلم - فمنها - ضيقة العطقن[1] والنزق وذلك أن طبيعة الفرح والسرور هو تفشى الروح الحيوانى وتخلخله وينشأ من ذلك سعة الصدر وقبول النفس لما يرد ليها وانفعالها له ولذلك تتحين أصحاب الحوائج بحوائجهم سرور من يسألونه إياها وطبيعة الكمد والقبض هو تكاثف الروح الحيوانى وتجمعه وينشأ منه ضيقة العطن والنزق وسوء العشرة والانحراف والانكماش عن الخلق - ومنها - أن الفلاكة يلزمها القهر والإكراه ومتى استولى القهر والغلبة على شخص حدثت فيه أخلاق رديئة من الكذب والتخبيث وفساد الطوية والخبث والخديعة ولذلك كانت اليهود موصوفين بالخبث والذل والخديعة لاستحكام القهر عليهم وغلبة الإكراه على عامة أحوالهم ولذلك أيضًا ينهى عن إرهاف الحد على الولدان والعبيد ويؤمر بترويحهم ومد الطول لهم خشية عليهم من اكتساب هذه الأخلاق الذميمة - رسل هارون الرشيد إلى خلف الأحمر لتأديب ولده الأمين فقال له أن أمير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه وثمرة فؤاده فكن له حيث وضعك أمير المؤمنين أقرئه القرآن وعرفه الأخبار وروه الأشعار وعلمه السنن وبصره بمواقع الكلام وامنعه من الضحك إلا فى أوقاته ولا تمرر بك ساعة إلا وأنت مغتنم فيها فائدة تفيده إياها من غير أن تخرق به فتميت ذهنه أو تهمله فيستحلى الفراغ ويألفه وقومه ما استطعت بالتقرب والملاينة فإن أباهما فعليك

---

(١) هو كناية عن انقباض الصدر والنزق بالتحريك الخفة والطيش عند الغضب اهـ.

بالشدة والغلظة - ومنهـا الحقد وذلك أنه إذا اسـتحكمت الفلاكة وعـرف بها شخص أوسعه الناس إغـاظة استهوانا به وعدم مبالاة بغضـبه وأمنًا من غائلته ومغبته فـإذا تواردت موجبات الضب وازدحمت عليه من توقيـفه على نقائصه والإغماض عن كمـالاته وتقريعه بزلاته وتوبيخه على تقصـيرة وهتك أستاره وإذاعة أسراره وجبهه بأقبح الكلام فى وجهه، وعدم اعتباره وبالمبالغة من عتبه ومعاكـسته فى مراده أو عدم إسـعافه به وعجز عـن الوقوف فى ذلك موقف نكير أو أن ينفس غيظه منه بنفثة مصدور أو ضـربة موتور واستبحرت أسباب الغيظ وزخرت أمواج العجز عن إطفـائه بالانتقام عاد ذلك إلى الباطن وأجج فيه نارا وتحول حقدا وضغينة وسخيمة وتعوقه موانع الفلاكة عن أعماله فيصير ألما صرفًا ووسواسًا سـوداويًا ومعصية مجردة - ومنها الحسـد وتوجبه الفلاكة من وجوه أحدها أنه إذا توالت مقتضيـات الغيظ كما قدمنا وعجز المفلوك عن الانتقام تحول ذلك حقدا وضغنا كما مر والحقد يقتضى لانتقام فإن عجز أحب أن يتشفى منه بانتقام الزمان له منه وربما يحيل ذلك على كرامته عند الله وربما يظهر أنه لا منـزلة له عند الله حيث لم ينتـقم منه وبالجملة فالفـلاكة يلزمـها الإغاظة والإغاظة يلزمهـا الحقد والحقد يلزمه إرادة الانتـقام والعجز عن ذلك يلزمه حب زوال تلك النعمة التى بهـا التفاوت اللازم منه الإغاظة ولازم لازم الشىء لازم لذلك الشىء - وثانيها أن يثقل على المفلـوك أن يترفع عليه غيره فإذا أصـاب مساو له فى صـفات النفس مالا أو جـاهًا وخاف أن يتكبـر عليه وهو لا يطيق أن يتكبر عليـه ولا تسمح نفسه باحتـمال صلفه وتيهـه وتفاخره عليه وأن يستصـغره ويستخدمه وعجز عـن زوال الفلاكة عنه واللحوق به فى تلك النعمة أحب زوالها عن غيره - وثالثها ما يحدث فى نفوس المفلوكين من دعوى الاستحقاق لتلك النعم ولذلك قال ابن مقلة:

وإذا رأيت فـــتى بأعـلى رتبـــة فى شـــامخ مـن عـــزه المتـــرفع

قـالت لى النفس العروف بقـدرها مـا كـــان أولانى بهـــذا الموضع

حتى إن من المفلوكين من تنتهى به دعوى الاستحقاق إلى حد يرى أن النعم التى بأيدى الناس استحقاقه ومـغصوبة منه والمالك المستحق طالب لزوال ماله من أيدى الغاصـبين لا محالة - ومنها الغيـبة والطعن فى أعراض الناس والغض منهم وذلك أن الغضب والحقـد والحسد ثلاثتها من البـواعث العظيمة على الغيـبة إذا امتـلأ المفلوك غضبًـا وحقدا وحـسدًا وعجـز عن الجرى على مقتـضاها جهارًا ومواجهـة التجأ إلى الفكرة والغوص على مساوى خـصومه وإعمـال الحيلة فى الاطلاع على عوراتهم وضم إليـها أكاذيب وتميقًـا ونشرها على وجه الغيبة مرة إرادة الترفع بنفســه بسلامته من تلك النقائص أو لاتصافه بنقائضهـا الكمالية على سبيل التـعريض كما يقول فـلان فاسق أو شرير إرادة سلامـته من ذلك أو فـلان جاهل أو ذهـنه ركيك وكـلامه ضعـيف تعريـضًا باتصافـه بنقائض ذلك. ومرة إرادة صـرف الناس عن الاستـرسال فى تعظيم خصـومه وكفهم عن الإفـراط فى الثناء عليهم ومـحبتهم بتـوقيفـهم على ما يوجب تنقيصـهم وصرف القبول عنهم. ومرة بتـمهيد عذر نفســه من اتصافه بالمساوى والنقـائص بمشاركة العظمـاء له فى تلك المساوى. ومرة على سـبيل اللذة بالطعن فى الأعراض تشفيًا بحـسب المقدور حتى قال بعض الأعراب لم يبق من لذات الدنيا إلا الطعن فى أعراض اللئام، ثم يتعود لسانه هذه المعصية العظيـمة حـتى تصيـر له خلقًا وفكـاهة ونقلا ويسـاعده على ذلك إمكانهـا وتسهيلها وعدم افتـقارها إلى أدوات وآلات وكونها عبارة عن النطق الذى هو انضغـاط الهواء فى المجـرى على مقـاطع الحروف والهـواء والتنفس طبـيعى للحيوان بخلاف غيرها من المعاصى لتوقفه على أدوات كثيرة. وأيضًا فالإنسان

خلق فعالا بالطبع كما ذكره الشيخ فى الإشارات ولا يتخلف عن مقتضى طبعه من الفاعلية إلا لصارف وصاد كما فى الأفعال الشاقة التى لا يمكن مزاولتها إلا بتجشم الكلف والمؤن وكما فى الصارف العقلى أو الوهمى من الكلام المضر فمهما وجد المقتضى وزال الصارف عن الفعل كما فى الكلام عملت الطبيعة عملها ولذلك كان الامتناع من الكلام ولزوم السكوت عسيرا شديداً - ومنها كون الفلاكة غطاء وستراً على محاسن المفلوك وكمالاته النفسانية وأدواته ومعارفه حتى إن الفلاكة تسرى إلى نطقه ومصنوعاته ومقاصده، فإما أن يغفل عن محاسن كلامه ومقاصده ولا يعبأ بها ويعرض عنها وإما أن يصرف كلامه عن ظاهره بوجه من التأويل وإما أن لا يفهم مراده منه، وإما أن يدعى عليه غير مراده، وإما أن يدعى فساد قصده فيه. ولذلك تروج بعض الكتب بنسبتها إلى رجل مرموق بعين الجلالة كما فعل فى الورقات حيث نسبت إلى إمام الحرمين وليست له بشهادة عباراته الفائقة الرائقة فى باقى كتبه ومخالفة الورقات لما فى البرهان فى التصحيح والحكم وكما فعل فى السر المكنون وفى المضنون به على غير أهله حيث نسبا إلى الغزلى كما قاله الأسنوى فى الطبقات وليسا له، كما ذكره فى الطبقات ولذلك أيضًا تجد البحث النفيس يلقيه الباحث بين الأفاضل فيبادرونه بالإنكار والتزييف والمناقشة ويضايقونه فيه حتى يقول لهم هذا البحث قاله الإمام فخر الدين الرازى أو الزمخشرى مثلا أو من فى معناهما فحينئذ يرجعون إلى ذلك البحث بالتأويل والتثبت ويعترفون بحسنه وربما يزيدونه توجيهًا وتقريراً. ولكون الفلاكة غطاء وسترا على المحاسن تجد الشهرة والصيت والسمعة يقعن فى غير موقعها غالبًا قرب شخص مشهور بالعلم أو الصلاح وليس هناك ورب شخص قعدت عنه الشهرة وهو أحق بها وذلك أن الفلاكة متى زالت عن شخص تزلف إليه بالثناء عليه ونشر المحاسن عنه وحمل كلامه وفعله من

المحاسن والمقاصد الجميلة فوق طاقته وتناقلته الألسنة تزلفا إليه لما يعلمون من أن النفوس مجبولة على حب الثناء ووقعت المحاباة والإغماض عن أحواله المدخولة وأفرغت فى قوالب جميلة بالتأويل والاعتذار وجاءت المغالطات بالتلبيس والتصنع فيطير ذكره فى الآفاق وتسير به الركبان ويجىء الصيت والشهرة وليس هناك. وعلى الجملة فالشهرة إنما تقع فى غير موقعها من جهة ما يطرق الأحوال من الخفاء وعدم تطبيقها على الواقع لخفائها بالتلبيس والتصنع فتنتشر على خلاف ما هى عليه. وأنت خبير بأن التزلف بالثناء إنما يكون للأغنياء أو من فى معناهم، وأن الإغماض عن التلبيس والتصنع وعدم كشف الغطاء عنه إنما يكون لهم أيضًا واعتبر العكس بالعكس، ومنها أن الفلاكة مهما استولت على عالم أو فاضل أو نبيه لزمه بسببها آلام عقلية ولا شك أن الألم العقلى أقوى من الألم الجسمانى ولذلك يتحمل عظيم المشاق البدنية خوفًا من العتب والتوبيخ والملامة والتقريع كما أن اللذة العقلية أقوى من اللذة الجسمانية والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه - أولها أن اللذة عبارة عن إدراك الملائم وكلما كان الإدراك أشد والمدرك أشرف كانت اللذة أتم لكن الإدراك العقلى أقوى من الجسمى لأنه ينفذ فى باطن الشىء فيميز بين الماهية وأجزائها وعوارضها وجنسها وفصلها. وأما الحسى فلا شعور له بظاهر المحسس وسطوحه ومدرك العقل أشرف وهو الله تعالى وصفاته وملائكته وكيفية وضع العالم ومدرك الحس السطوح وعوارضه وإذا كان كذلك وجب كون اللذة العقلية أقوى من اللذة الجسمانية - وثانيها أنا نعلم بالضرورة أن أحوال الملائكة أطيب من أحوال البهائم وليس للملائكة شىء من اللذات الحسية فلولا أن اللذة العقلية أطيب وإلا لكان حال البهائم أطيب من حال الملائكة - وثالثها الحيوان قد يرجح غيره على نفسه فى المطعوم والمشروب عند حاجته إليه ولولا أن لذة الإيثار أقوى من لذة المطعوم والمشروب وإلا لما كان

ذلك بل الشجاع قد يلقى نفسه فى المعركة مع ظن الهلاك أو يقينه وما ذلك إلا لأن لذة الحمد أقوى من لذة الحياة وإذا ثبت ذلك فى اللذة ثبت مثله فى الألم العقلى والجسمانى لأن نسبة هذا الألم إلى الألم الجسمانى كنسبة اللذة العقلية إلى اللذة الجسانية وكلام الفلاسفة وابن سينا طافح بأن الألم العقلى أقوى من الألم الجسمانى. إذا تقرر ذلك كله فللمفلوكين من أهل العقل والفضل والنباهة آلام عقلية تلزمهم - أولاها تشوفهم وتشوقهم إلى المكارم والمعالى ومد أعناقهم نحوها ولا شك أن الشوق إلى المشوق مع عدمه وعدم التمكن من تحصيله وعدم الاشتغال بما يلهى عنه عذاب مذاب ولذلك لا يبتهجون بالأعياد والمواسم بل تكون زيادة فى كمدهم ونكدهم وستأتى أشعارهم فى تشوقهم إلى المعالى وتألمهم على فقدها فى الفصل الثانى عشر إن شاء الله تعالى - وثانيها تألمهم بذكر نقائصهم الواقعة منهم أحيانًا بحكم البشرية لما ركب الله تعالى فى البشر من القوة الشهوانية والغضبية والمتوهمة اللواتى هى أصول الفساد وهى المشار إليها فى قوله تعالى: «إلى ظل ذى ثلاث شعب» فى أحد الأقوال ولما أن للقلب ميلاً إلى الأخلاق السبعية والبهيمية والشيطانية على ما هو مقرر فى كتب الصوفية ولما ركب أيضًا فى الجسم من التسفل ولما جعل من أن الفساد أدخل تحت القدرة من الصلاح كالبناء والهدم ولا شك أن إطلاق النفس وطبيعتها ترويح لها وتنفيس من أل ضبطها وحينئذ فيكون الترويح والتنفيس بالنسبة إلى المفاليك ناقصًا[1] مخدجًا لما فيه من ترقب التنقيص به ويكون أيضًا عسير الانتظام نادر الوقوع لذلك ولقد أحسن من قال:

(١) هو من أخدجت الناقة بولد ناقص وإ كانت أيامه تامة ويقال رجل مخدج اليد ناقصها اهـ من القاموس.

أما ذنابى[1] ولا تعبا بمنقصة أو ذروة المجد واحذر أن تقع وسطا

وأشد من ذلك ألما وأعظم مصيبة إضافة النقائص الموهومة أو المكذوبة إليهم وهم منها برآء ولقد عرى أهل الفضل من ذلك شدائد - كان الزمخشرى أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمى ساقط أحد الرجلين وكان يمشى فى حلوب من خشب لسقوطها بالثلج فى بعض أسفاره فى بلاد خوارزم فكتب معه محضرا فيه شهادة خلق كثير بذلك لئلا يرمى بنقيصة السرقة - وكان ابن فضلان أبو القاسم يحيى بن على بن الفضل البغدادى الملقب جمال الدين الإمام فى الأصول والخلاف والجدل الرئيس لوجيه ذاهب إحدى اليدين لأنه لما خرج من نيسابور سقط عن دابته ففسدت يده وأدت الحال إلى قطعها فعمل محضرًا بذلك خوفًا من التهمة بالقبيح ومع ذلك فقد كان يجرى بينه وبين المجير البغدادى مناظرات فيشنع هو على المجير بالفلسفة والمجير يشنع عليه بقطع يده - والسبب فى تخصيص أهل الفضل بإذاعة نقائصهم وعدم إقالتهم إياها والتلبيس والافتراء عليهم مهما كانت محققة أو موهومة محتملة أن النفوس مجبولة على المساواة والمباهاة ولا تحب لغيرها تفوقا عليها فمهما وجدت سبيلا للتنقيص من كمال الكمل ولو تلبيسا مقبولا سلكته تنقيصا للكمال وطلبا للمساواة بحسب الإمكان بخلاف الناقص فى نفسه فإنه لا حاجة إلى تنقيصه - وثالثها ألم الانفراد مع أن الإنسان مدنى بالطبع لا يمكنه أن يستقل بنفسه منفردا عن الغير بحيث لا يستعين بأحد فى حاجاته وضروراته بل لأقوام لأحواله إلا بالتعاون حتى أن الرغيف من الخبز لا يصير رغيفًا إلا بآلات وأعمال تفتقر إلى صناع كثيرين كثرة بالغة. والمدنية فى اصطلاح الحكماء هى الاجتماع ولما أن الإنسان مدنى بالطبع فى أحواله

(١) الذنابى مثل حبارى الذنب وذروة الشىء أعلاه أى كن ذنبا سافلا أو ذروة عاليًا راقيًا اهـ.

الكمالية والمصلحية والوجدان والتجربة أصدق شاهد فى ذلك والمناسبة والإخالة تصحح القياس والإلحاق والمفاليك يلزمهم الانفراد لزوما لا انفكاك لهم عنه. والسبب فى ذلك أن الناس بالإضافة إلى المفلوك أربعة أقسام مساو له فى الفلاكة. أكثر منه فلاكة، أعلى منه بقليل، أعلى منه مطلقًا - ووجه الحصر أن المأخوذ بالإضافة إلى المفلوك إما مفلوك أو غير مفلوك والأول إما مساو أو انزل. والثانى إما أعلى بقليل أو أعلى مطلقا إذا تقرر ذلك فالقسمان الأولان لا فائدة فى الاجتماع بهما لأن حكمة التمدن مفقودة فيهما وغاية الاجتماع بهما تضاعف الفلاكة وتكاثفها وتغليظ الحجاب الحاجب عن المقاصد كانضمام ظلمة إلى أخرى وكغسل العذرة بالبول. والقسم الأخير يمنع من الاجتماع به أمور أعظمها أن العظماء والنبلاء يحرصون على سد الذرائع فى أطماع المفلوكين فى جانبهم بتبعيدهم والإعراض عنهم خشية من تثقيلهم بحرائجهم وأن يكونوا كلا عليهم وأنهم يتأنفون المفاليك ويستقذرونهم ويستثقلون ظلهم ويتوقعون من تقريبهم مفاسد وضوحها يغنى عن بسطها ويتوهمون فى بعضهم حسدا وتملقا كاذبا[1] صاخيًا من غير إخلاص ولا مناصحة. والقسم الثالث يمنع من الاجتماع بهم أمور كثيرة أعظمها عدم تعلق الرجاء والخوف بالمفاليك الذى هو داعية الاجتماع غالبًا وشغل هذا القسم بالمساوين لهم فى النباهة بحيث لا يفضون للاجتماع بالمفاليك غالبًا وعدم حرص المفاليك على استمالتهم واستعطافهم لضعف الرجاء فيهم ولكن هذا القسم أقل مانعا من القسم الأخير ولذلك ربما نال بعض المفاليك حظًا من الاجتماع بهم - ومنها ولوعهم بالأسفار ومخاطرتهم بنفوسهم فيها مع ما فيه من العذاب المذاب بشهادة قوله ﷺ: «السفر قطعة من العذاب» - ولقد صرح بتعليل السفر بالفلاكة من قال:

(١) فى القاموس صخى الثوب كرضى اتسخ ودرن اهـ ومنه يفهم المراد.

يقيم الرجال الأغنياء بأرضهم وترمى النوى بالمفترين المراميا

والسبب فى ذلك يفتقر بيانه إلى مقدمة وهى أن الظن أقوى من الشك والعلم أقوى من الظن ورتب الظنون متفاوتة فى نفسها جلاء وخفاء وأجلى لقوة مستند الظن وضعفه وكذلك رتب العلوم متفاوتة فى المعلومية فكم بين المشاهدات وبين كل قضية صدق العقل بها بواسطة الحس كعلمنا بحرارة النار وبرودة الثلج وبين الحدسيات وهى كل قضية يصدق العقل بها بواسطة الحدس كالعلم بحكمة الصانع عند رؤية العالم على غاية الإتقان من التفاوت وإن كان كل من المشاهدات والحدسيات مفيدا للعلم ولذلك لم ينكر العلم المستفاد من الحس إلا السوفسطائية وكم بين العقلاء من الاختلاف فى الحدسيات اختلافًا قويًا وضعيفًا ولذلك أيضًا فرقوا بين علم اليقين وعين اليقين ومن هنا ينكشف لك مادة الجواب عن قول إبراهيم عليه السلام: «بلى ولكن ليطمئن قلبى» ثم الإنسن متشوف إلى مصلحته فإذا تعارض عنده فى تحصيل مصلحته طريقان أحدهما مظنون والآخر مشكوك فيه أو أحدهما أجلى فى الظن من الآخر أو أحدهما قوى فى المعلومية من الآخر فالعمل بهما معا جمع للنقيضين وتركهما معا رفع للنقيضين، وكلاهما محال والعمل بالمرجوح وترك الراجح خلاف صريح العقل فيتعين العمل بالراجح إذا تقرر ذلك فالسبب فى كثرة تنقلات المفلوكين فى الأرض أنه متى استولت الفلاكة على شخص فى بلد واضطرب فى أرجائها وتلكع فى طرق معاشها وذاق طبائع أهلها وراز شهامتهم وعصبيتهم وارتياحهم إلى المحامد وأريحيتهم وامتحن قوته فى التسلق إلى مطالبه وأبت تلك البلد عليه إلا نبوًا ودفعا وممانعة عن المطلوب ومل وجوها لا خير فيها ومج سمعه كلاما لا محصل له وقذفهم بقلبه فقذفوه بقلوبهم بل وبظواهرهم فحينئذ يظن أو يعلم أن تأتى المصلحة فى ذلك البلد مستحيل أو

متعسر والبلد الثانى ظن الخير قائم به لا سيما فيمن يتوهم فى نفسه استعداد لإفاضة الخير عليه فيحب حينئذ السفر إلى البلد الثانى والأقيسة العقلية وإن اقتضت استمرار الفلاكة فى البلد الثانى من جهة أن موجبات الفلاكة القائمة بالمفلوك مصاحبة له سفرا وحضرا وكذلك موجبات فلاكته القائمة بالناس موجودة فيهم فى كل بلد لكن الأدلة متعارضة فى البلد الثانى والعلم المستفاد بالتجربة فى البلد الأول مفقود فى البلد الثانى والاحتمالات مقتضية للاضطراب وليس الخبر كالعيان ولا الشر الحاصل المحسوس كالشر المترقب المعقول وإن كانا معلومين ولذلك من قصده شخص بسيف مصلتا يريد قتله وهو على سطح عال يرمى بنفسه منه إلى الأرض وإن كان ذلك أحد الطريقين فى هلاكه وربما صار السفر للمفلوك طبيعيا لكثرة ما يعانى من الشدائد والمشاق كمن وقع فى ماء أو نار فإنه بطبعه يأخذ إلى محيط النار وساحل الماء – وإذا اتضح عندك ما قررناه وقفت على الحكمة فى تمنى المفلوكين تغير الدول وتشوفهم إلى ذلك فإن الدولة الحاضرة كالبلد الأول والدولة المتمناة كالبلد الثان وقوة الرجاء وقيام احتمال الخير المتعلق بالدولة الثانية حكمه حكم البلد الثانى وقد أشار إلى ذلك من قال:

إذا لم يكن للمرء فى دولة امرئ نصيب من الدنيا تمنى زوالها

ومنها تعلقهم بالأسباب المستحيلة كالنجوم والكيمياء والمطالب والحرف الهوائية الضعيفة الصدفية كصناعة الشهود لغير المعروف والدلالة لغير المشهود والسبب فى ذلك أنه إذ أخفقت مساعى المفاليك وعجزوا عن المعاش الطبيعى والتعلق بالأسباب المقيسة المطردة ودهشوا وتحيروا وعميت عليهم الأنباء وتعلقت نفوسهم بالدنيا ولذاتها تمنوا الأمانى وقنعوا بمخادعة الإملاق بالمواعيد الكاذبة واستنشقوا الغنى من حيث لا تهب ريحه وآتوا السعادة من غير أبوابها

وأنا أبين وجه استحالة الأسباب الأول وهى الكيمياء والنجوم والمطالب واستحالة إفضاء التعلق بالسبب الآخر إلى المطلوب - فأما النجوم فنقول ليس البحث فى تأثير شعاع الكواكب فى التسخين عند المسامتة أو التبريد عند الانحراف عن المسامتة ولا فى وجود الضياء فى المواضع التى تطلع فيها الشمس والقمر وعدمه فيما غابا عنه ولا فيما يجرى مجرى التأثير الطبيعى على حسب ما نصه سبحانه وله الحمد مثل أن النبات ينمى ويقوى ويشتد ويتكامل وينضج ثمره بالشمس والقمر وكما فى امتداد القثاء وطوله وغلظة بالقمر وسرعة نضج التين وإدراكه بمقابلة الشمس وبقائه فجاء بطىء الإدراك بخفائه عن الشمس ومثل أن البرد بسبب بعد الشمس عن سمت رؤوسنا وقوة الحر بسبب قرب الشمس من سمت رؤوسنا وكذلك ليس البحث فى أن الشمس إذا طلعت فإن الحيوان ناطقه وبهيمته يخرج من أماكنه وأكنته وتظهر القوة والحركة فيهم وتزداد قوة الحيوان مع ازدياد صعود الشمس فى الربع الشرقى وتنقص وتضعف قوة الحيوان وتفتر مع ميل الشمس عن وسط السماء. ولا فى ارتباط فصول العام الأربعة بحركات الشمس ولا فى انفتاح اللينوفر وورق الخطمى وتحركه بطلوع الشمس وضعفه إذا غابت عنه. ولا فى المد الحاصل فى بحر فارس والهند إذا بلغ القمر مشرقا من مشارق البحر إلى أن يصير القمر إلى وسط سماء ذلك الموضع. ولا فى الجزر الحاصل فى البحرين المذكورين، ولا فى تأثير الشمس والقمر حرارة ورطوبة وبرودة ويبوسة وتوابعها فى هذا العالم من الحيوان والنبات بواسطة الهواء وقبوله للسخونة والحرارة بانعكاس شعاع الشمس مثلا عليه عند مقابلتها لجرم الأرض واختلاف حال الهواء بذلك واختلاف أحوال الأبخرة فى تكاثفها وبردها ولطفها وحرها. ولا فى أن السودان لما كان مسكنهم خط الاستواء إلى محاذاة ممر رأس السرطان وكانت الشمس تمر على روسهم فى السنة إما مرة أو مرتين

تسودت أبدانهم وجعدت شعورهم وقلت رطوباتهم فساءت أخلاقهم وضعفت عقولهم. ولا فى أهل الهند واليمن وبعض أهل المغرب لما كانت مساكنهم أقرب إلى محاذاة ممر السرطان كان السواد فيهم أقل وطبائعهم أعدل وأخلاقهم أحسن وأجسامهم أنصع. ولا فى أهل العراق والشام وخراسانا وفارس والصين لما كانت مساكنهم على ممر رأس السرطان إلى محاذاة بنات نعش الكبرى والشمس لا تسامت رؤوسهم ولا تبعد عنهم بعدا كثيرا وأن لذلك ل يعرض لهم حر شديد ولا برد شديد كانت ألوانهم متوسطة وأجسامهم معتدلة وأخلاقهم فاضلة. ولا فى أن هؤلاء مختلفون بحسب اختلاف ذلك فمن كان من هؤلاء أميل إلى ناحية الجنوب كان أتم فى الذكاء والفهم ومن كان منهم يميل إلى ناحية المشرق فهم أقوى نفوسا وأشد ذكورة ومن كان يميل إلى ناحية الغرب غلب عليهم اللين والرزانة. ولا فى أن الترك والصقالبة لما كانت مساكنهم محاذية لبنات نعش والشمس بعيدة عن مساكنهم كان البرد غالبًا عليهم والرطوبة مسذولية عليهم لأنه ليس هناك من الحرارة ما ينشفها وكان لذلك ألوانهم بيضاء وشعورهم سبط شقراء وأبدانهم رخصة وطبائعهم مائلة إلى البرودة وأذهانهم جامدة. ولا فى أن الأخلاط التى فى بدن الإنسان تزيد ما دام القمر آخذًا فى الزيادة ويكون ظاهر البدن أكثر رطوبة وحسنًا فإذا نقص ضوء القمر صارت هذه الأخلاط فى غور البدن والعروق وازداد ظاهر البدن يبسا. ولا فى ازدياد ألبان الحيوانات بتزايد القمر أول الشهر إلى نصفه وتناقصها مع نقصانه. ولا فى أدمغة الحيوان وأمقال البيض التى تزيد أول الشهر وتنقص آخره، ولا فى أن الإنسان إذا نام أو قعد فى ضوء القمر حدث فى بدنه الاسترخاء والكسل وهاج عليه الزكام والصداع. ولا فى بلاء الكتان وفساد اللحم وتغير طعمه بانكشافه لضوء القمر، ولا فى كثرة الأسماك فى البحر وسمنها أول الشهر وقلتها وضعفها آخره. ولا فى قبول

الرياض والأشجار للنمو والنشو إذا غرست أول الشهر وعدم قبولها لذلك إذا غرست آخره. إنما البحث فى أن النجوم تؤثر فى جملة الحوادث السفلية من السعادة والشقاوة والذكاء والبلادة والحسن والقبح والخديعة والمكر والنذالة والشهامة والشجاعة والجبن والأشكال والمقادير ونحوها وإن ذلك كله باتصالات الكواكب وانفصالاتها ومسامتتها ومباينتها فإن هذا مما لا برهان عليه لا بخبر من لا يجوز الكذب عليه ولا بضرورة العقل ولا بنظره وغايته حدس وتخمين وظنون كاذبة وتزوق وتفرس وحيلة وخديعة حتى إن من لا يتقيد بالشريعة كابن سينا والفارابى بالغافى الرد على الاحكاميين والنجوميين وأطال فى ذلك ابن سينا فى آخر الشفاء وحتى إن أبا معشر وهو من أئمتهم اعترف بأنه تخمين فإنه قال معتذرًا كل الأعراض الغائبة توهم لا يكون شىء منها يقينا وإنما يكون توهم أقوى من توهم. وانظر ما كان أقوى تعلق بنى برمك بالنجوم حتى فى ساعات أكلهم وركوبهم وعامة أفعالهم وكيف كانت نكبتهم الشنيعة. وانظر حال على بن مقلة الوزير وتعظيمه لعلم أحكام النجوم ودخوله داره على طالع سعيد فنكب فيها أشد نكبة وقطعت يده ولسانه - والدليل على بطلان ذلك أنا نشاهد عالمًا كثيرًا يقتلون فى ساعة واحدة فى حرب وخلقا يغرقون فى ساعة واحدة مع القطع باختلاف طوالعهم واقتضاها عندهم أحوالا مختلفة ولو كان للطوالع تأثير فى هذا لامتنع عند اختافها الاشتراك فى ذلك ولا ينفعهم الجواب بأن طالع الوقت قد يكون أقوى من طالع الأصل فيكون الحكم له لأنا نقول هذا بعينه يبطل الجزم بطالع المولود ويحيل القول بتأثيره فلعل طوالع الأحوال المتجددة أقوى من طالع الأصل فيرتفع الوثوق بطالع الأصل إذ لا أمان لاقتضاء الطوالع بعده ضد ما اقتضاه وحينئذ فلا يفيد اعتباره شيئًا - وأيضًا فإنه لو كان طبيعيا وذاتيا لما اختلف

والتالى باطل فالمقدم مثله أما الملازمة فظاهرة وأما بطلان التالى فإن المنجمين قلما يجمعون على شيء ويكون كذلك - فمن ذلك اتفاق حذاقهم سنة سبع وثلاثين عام صفين فى مخرج على رضى الله عنه من الكوفة إلى محاربة أهل الشام على أنه يقتل ويقهر جيشه فظهر كذبهم وانتصر جيشه على أهل الشام ولم يقدروا على التخلص منهم إلا بالحيلة التى وضعوها من نشر المصاحف على الرماح والدعاء إلى ما فيها - ومن ذلك اتفاقهم عندما تم بناء بغداد سنة ست وأربعين ومائة على أن طالعها يقتضى أنه لا يموت فيها خليفة وشاع ذلك حتى هنأ الشعراء به المنصور حيث قال بعض شعرائه:

يهنيك منها بلدة تقضى لنا ... إن الممات بها عليك حرام

لما قضت أحكام طالع وقتها ... أن لا يرى فيها يموت إمام

وأكد هذا الهذيان فى نفوس العوام موت المنصور بطريق مكة ثم المهدى بماسدان ثم الهادى بعنيساباد ثم الرشيد بطوس فلما قتل بها الأمين بشارع باب الأنبار انخرم هذا الأصل حتى رجع القائل الأول فقال:

كذب المنجم فى مقالته التى ... نطقت على بغداد بالهذيان

قتل الأمين بها لعمرى يقتضى ... تكذيبهم فى سائر الحسبان

ثم مات ببغداد جماعة من الخلفاء مثل الواثق والمتوكل والمعتضد والمكتفى والناصر وغير هؤلاء - ومن ذلك اتفاقهم فى سنة ثلاث وعشرين ومائتين فى قصة عمورية على أن المعتصم إن خرج لفتحها كانت عليه الدائرة وإن النصر عدوه فخرج ففتح عمورية وما والاها من كل حصن وقلعة وفى ذلك الفتح قام أبو تمام الطائى منشدا:

السيف أصدق إنباء من الكتب ... فى حده الحد بين الجد واللعب

بيض الصفائح لا سود الصحائف فى متونهن جلاء الشك والريب
والعلم فى شهب الأرماح لامعة بين الخميسين لا فى السبعة الشهب
أين الرواية أم أني النجوم وما صاغوه من زخرف فيها ومن كذب
تخرصا وأحاديثا ملفقة ليست بنبع[1] إذا عدت ولا غرب

وهى نحو من سبعين بيتا أجيز على كل بيت منها بألف درهم - ومن ذلك اتفاقهم وفيهم زعيمهم أبو الحسن العاصمى على أن المكتفى بالله إن خرج لقتال القرامطة لم يرجع وتزول ودلته وإن طالع مولده يقتضى ذلك وأخافوا وزيره القاسم بن عبد الله بمن الخروج معه فخرج إليهم المكتفى وأخذهم جميعًا ولما عاد وزيره القاسم أمر بإحضار رئيس المنجمين وصفعه صفعًا عظيمًا - ومن ذلك اتفاقهم سنة ثلاث وخمسين وثلثمائة عندما أراد القائد جوهر بناء مدينة القاهرة المعزية وقد كان سبق مولاه الملقب بالمعز إلى الدخول إلى الديار المصرية لما أمره ببنائها وأن يكون نجوم طالعها فى غاية الاستقامة ويكون بطالع الكواكب القاهر وهو زحل أو المريخ ولذلك سميت القاهرة فجمع القائد جوهر المنجمين فحققوا الرصد وأمر البنائين أن لا يضعوا الأساس حتى يقال لهم ضعوه وأن يكونوا على نهاية من التيقظ والإسراع فوضعت على ذلك الإتقان واتفقوا على أن الدولة الفاطمية لا تخرج الدولة عنهم فلما استولى عليها صلاح الدين يوسف بن أيوب وكان المصريون قائمين بدعوة العاضد عبد الله بن يوسف توهم الجهال أن ما قاله المنجمون حق فلما رد صاح الدين الدعوة إلى بنى العباس ظهر كذبهم وكانت المدة بين وضع الأساس وانقراض الدولة نحوا من مائة وثلاثة وتسعين عاما واعتذار من اعتذر عنهم بسبق البنائين الأرصاد بعيد لأن تبديل البناء وتغييره مع الاحتياط للدولة

(١) النبع شجر تعمل منه القسى والسهام والغرب بالتحريك شجر أيضًا اهـ من القاموس.

مع سهولة التغيير مما لا يتسامح به - ومن ذلك اتفاقهم سنة خمس وتسعين وثلثمائة فى أيام الحاكم على أنها السنة التى تنقضى فيها بمصر دولة العبيديين وذلك عند خروج الوليد بن هشام المعروف بأبى ركوة الأموى وحكم الطالع له بأنه هو القاطع لدولة العبيديين وأنه لابد أن يستولى على الديار المصرية ويأخذ الحاكم أسيرًا ولم يبق بمصر منجم إلا حكم بذلك وأكبرهم المعروف بالفكرى منجم الحاكم فكان أبو ركوة قد ملك برقة وأعمالها وكان من تدبير الحاكم أن دعا خواصهم وأمرهم أن يكاتبوا أبا ركوة ويطمعوه باختياره على الحاكم ففعلوا فزحف أبو ركوة بعساكره حتى نزل بوسيم على ثلاثة فراسخ من مصر فخرجت إليه العساكر الحاكمية فهزمته فتحقق أنها خديعة فهرب وقتل خلق كثير من عسكره وطلب فأخذ أسيرا ودخل به إلى القاهرة على جمل مشهورًا ثم أمر الحاكم بقتله سنة ٣٩٧ وأمر الحاكم بالفكرى فقتل - والسبب فى استمالة الفكرى للحاكم أن الفكرى أصاب معه فى قضيتين إحداهما أن الحاكم عزم على إرسال أسطول إلى مدينة صور لمحاربتهم فسأله الفكرى أن يكون تدبيره إليه ليخرجه فى طالع يختاره وتكون العهدة إن لم يظفر عليه واتفق ظهور الأسطول. الثانية أنه ذكر له أن بساحل بركة موريس مسجدا وأن تحته كنزا وسأله أن يتولى هو هدمه فإن ظهر الكنز وإلا بناه هو من ماله فاتفق إصابة الكنز - ولما حكم عليه الفكرى بتغيير دولته وقضى المنجمون بمثل قضائه وقع فى نفس الحاكم أن يغير دولته تغييرا معنويا فعمد إلى كل متول فى دولته ولاية فعزله عنها وقتل وزيره الحسن بن عماد وصار يأمر فى يومه بخلاف ما يأمر به فى أمسه فأمر بسب الصحابة رضى الله عنه على رءوس المنابر والمساجد ثم أمر بقطع سبهم وعقوبة من سبهم وأمر بقطع شجرة الزرجون[1] من الأرض وأوجب القتل على من شرب الخمر ثم أمر

(١) فى القاموس الزرجون محركة الخمر والكرم أو قضبانها وصبغ أحمر اهـ.

بغرس هذه الشجرة وأباح شرب الخمر وأهمل الناس حتى نهب الجانب الغربى من القاهرة وقتلت فيه جماعة ثم ضبط الأمر حتى أمر أن لا تغلق الحوانيت ليلاً ولا نهاراً وأمر مناديًا ينادى من عدم له ما يساوى درهما أخذه من بيت المال درهمين بعد أن يحلف على عدمه أو يعضده بشهادة رجلين حتى تحيل الناس فى ستر حوانيتهم بالجريد لئلا تدخل الكلاب، ثم لما قتل الفكرى لم يزل أثر التنجيم فى نفسه لتشوف النفس إلى التطلع إلى الحوادث قبل وقوعها فجمع المنجمين جمعا ثانيا بعد أن جمعهم أولا وعملوا له الرصد الحاكمى الذى خالف فيه الرصد المأمونى فألزموه فيما ألزموه بركوب الحمار، وأن يتعاهد الجبل المقطم فى أكثر الأيام وينفرد وحده يخاطب زحل وحكموا بأنه ما دام كذلك كان سالم النفس فلزم ما أشاروا عليه به فخرج بحماره إلى ذلك الجبل على عادته وانفرد بنفسه لكوكبه وقد استعد له قوم بسكاكين فقطعوه هناك وأعدموا جثته فلم يعلم له خبر فمن هنا تقول أتباعه الملاحدة أنه غائب منتظر - ومن ذلك اتفاقهم سنة ٤٨٢ على خروج ريح سوداء تكون فى سائر الأقطار تلك الناس إلا من اتخذ لنفسه مغارة فى الجبل بسبب أن الكواكب كانت اجتمعت فى برج الميزان وهو برج هوائى كما اجتمعت فى برج الحوت زمن نوح عليه الصلاة والسلام وهو برج مائى فحصل الطوفان فاتخذ الرعاع المغاير استدفاعًا لما أنذروهم به، فلما جاء الوقت الموعود قل هبوب الرياح حتى أهم الناس ذلك لما هم عليه من الكرب وظهر كذبهم - ومن ذلك اتفاقهم فى الدولة الصلاحية على أن الإسكندرية لا يموت فيها وال فلما مات بها الملك المعظم شمس الدولة توران شاه ابن أيوب سنة ٤٧٤ ثم واليها فخر الدين قراجا بن عبد الله سنة ٤٨٩، ثم واليها سعد الدين ابن سودكين بن عبد الله سنة ٦٠٤ انخرمت هذه القاعدة - ومما اتفق عليه المنجمون أن الإنسان إذا أراد أن الله تعالى يستجيب دعاءه جعل الرأس فى

وسط السماء مع المشترى أو بنظر منه مقبول والقمر متصل ناظر إلى الرأس نظر مودة فهناك لا يشكون أن الإجابة حاصلة قالوا وكانت ملوك اليونان يلزمون ذلك فيحمدون عقباه والعاقل يعلم أن الله تعالى لا يتأثر بحركات النجوم ولا توجب النجوم عليه شيئًا.

وأما الكيمياء فلا بحث فى إمكانها على يد ولى من قبيل الكرمات وخرق العادات ولا فى الوصول إلى تصحيح صبغها ظاهرا على وجه التلبيس والغش كما يفعله الفساق إنما البحث فى تصيير النحاس ذهبا حقيقة على طريقة صناعية مطردة فهذا مما لا أعتقد صحته وقد صنف الشيخ تقى الدين ابن تيمية رسالة فى إنكارها وكذلك ابن قيم الجوزية كما حكاه هو عن نفسه فى كتابه المسمى (مفتاح دار السعادة) واضطرب كلام الفارابى فى إمكانها فأثبتها مرة ونفاها أخرى والشيخ أبو على بن سينا سلم إمكان أن يصبغ النحاس بصبغ الفضة والفضة بصبغ الذهب وأن يزال عن الرصاص أكثر ما فيه من النقص قال، وأما أن يكون الفصل المنوع يسلب أو يكسى فلم يظهر لى إمكانه إذ هذه الأمور المحسوسة يتشبه أن لا تكون الفصول التى بها تصير هذه الأجسام أنواعًا بل هى أعراض ولوازمها وفصولها مجهولة حجج كثيرة، فمن أقواها أن الطبيعة إنما تعمل هذه الأجسام من عناصر مجهولة عندنا ولتلك العناصر مقادير معينة مجهولة عندنا، ولكيفيات تلك العناصر مراتب معلومة أى فى نفسها، وهى مجهولة عندنا ولتمام الفعل والانفعال زمان معين هو مجهول عندنا ومع الجهل لكل ذلك كيف يمكننا عمل هذه الأجسام - ومنها لو كان الذهب الصناعى مثلا للذهب الطبيعى لكان ما بالصناعة مثلا لما بالطبيعة لكن التالى باطل أما أولا فلأنا لم نجد شبها، وأما ثانيا فلأنه لو جاز أن يوجد بالصناعة لما حصل بالطبيعة ولما ثبت امتناع التالى ثبت امتناع المقدم

- ومنها أن هذه الأجساد متباينة بفصولها النوعية، وتلك الفصول مجهولة لنا فلا يمكننا إيجادها ولا إعدامها وبتقدير أن تكون الفصول معلومة لنا لا يمكننا إزالتها وتحصيلها لأنه لو جاز أن يجعل نوع نوعًا لجاز أن يجعل الفرس حمارًا وبالعكس - ومنها أن الجوهر الصابغ إما أن يكون أصبر على النار من لمصبوغ أن يكون المصبوغ أصبر أو متساويين فإن كان الصابغ أصبر وجب أن يفنى المصبوغ قبل الصابغ، وإن كان المصبوغ أصبر وجب أن يفنى الصابغ ويبقى المصبوغ على حاله الأول عريا عن الصبغ، وإن استويا فكلما استويا فى المصبرة على النار كانا من نوع واحد فليس أحدهما بالصابغية وآخر بالمصبوغية أولى من العكس - ومنها أن تكوين الذهب الطبيعى إنما يحصل فى سنين كثيرة بإنضاج وطبخ من حرارة الأرض على وجه مخصوص بمواد مخصوصة ومراعاة الإنسان النار فى عمل الذهب على هذا النظام مما لا يفى به علم البشر، ثم إذا كان تكوينه بالقدرة القديمة على الوجه الطبيعى إنما يحصل فى سنين فكيف يتكون بالقدرة الحادة فى مدة يسيرة. قال الطبيعيون أن الزئبق إذا كمل نضجه فى الأرض جذبه إليه كبريت المعدن فأجنه وأخفاه فى جوفه لئا يسيل سيلان الرطوبات، فإذا اختلطا واتحدا وذابت الحرارة انعقدا عند ذلك ضروبا من المعادن التى يسمونها الفلزات وهى السبعة الآحاد الذائبة الصابرة على النار المنطرقة فإن كان الزئبق صافيًا والكبريت نقيًا واختلطت أجزاؤهما على النسة وكانت حرارة المعدن معتدلة لم يعرض لها عارض من البرد واليبس ولا من الملوحات والمرورات والحموضات انعقد من ذلك على طول الزمان الذهب الإبريز وهذا لا يتكون إلا من الأحجار الرخوة والبرارى الرملة، وبذلك يتضح عندك أن قوة الإنسان قاصرة عن إيجاد مثل ذلك مادة وكيفية. ويزيد ذلك وضوحًا أن المذكور فى كتب الكيمياء إنما هو رموز فلو كان لها حقيقة لصرحوا بها، فقد صرح العلماء بما هو أنفس من ذلك وأجل

قدرًا مما كان له حقيقة ولا أقول كحل المشكلات والجمع بين الأحاديث الصحيحة والنكات القرآنية الشريفة لئلا يكون تخليطا فى البحث، فإن البحث إنما هو فى الأمور الدنيوية بل ككتب ابن وحشية وغيره فى الطلسمات الصحيحة والفلاحة النافعة وأنواع من السحر هى فى بابها كفلق الصبح وفى نفاستها كالكيمياء أو فوقها، فلا يصح التعليل بأنهم إنما كتموها تمويها وزرفا[1] وعجزًا عن تصوير ما لا حقيقة له أو توهمًا كاذبًا وتخمينًا طمعيًا والله أعلم.

وأما المطالب فل بحث فى إمكان أن يجد الشخص دفينًا جاهليًا أو إسلاميًا على الاتفاق والصدف، إنما البحث فى أن تحت الأرض مساكن وعمارات مبنية وفيها كنوز وأموال عظيمة وعليها موانع وطلسمات ولتلك الموانع طرق تزول بها وعلى تلك المطالب علامات وأمارات يتوصل بها إلى أمكنتها ويستدل عليها بها فهذا من مخارق المحتالين وأمانى المفلوكين ولا دليل لهم فيما يروجون كذبهم به من أن فى القرون السالفة من كان يعتقد العود إلى الدنيا فيدخر ماله لذلك لما سنبينه - والدليل على أن المطالب لا حقيقة لها وإنما هى من المطامع الفارغة والمخارق والخديعة أن ادخار الأموال العظيمة على هذا الوجه المخصوص إما أن يكون لغرض أولا لغرض والغرض إما دنيوى أو أخروى والأقسام الثلاثة باطلة، وما أدى إلى الباطل فهو باطل فالقول بوجود المطالب باطل - بيانه أنه لا جائز أن يكون ادخار المال فى الأرض لا لغرض بأن يوضع تحت الأرض عبثًا لتأكله الأرض ويذهب سدى فإن ذلك خلاف صريح العقل لما أن الذهب والفضة هما قيم الأشياء وجوهر

(١) فى القاموس زرف فى الكلام زاد فيه والزرافة مثل كاسة الكذاب اهـ ومنه يعلم مراد المؤلف.

الثمينة وأسباب المطالب ولا جائز أن يكون لغرض أخروى لأن شريعة الإسلام ليس فيها ما يدل على مطلوبية الادخار والكنز ونيل الدرجات فى الآخرة بسببه بل هى ناهية عنه وآمرة بصرفه فى وجود القربات والخيرات وأصحاب الملل غيرها منهم من ينكر المعاد الجسمانى على القطع ومنهم من تردد فيه وهؤلاء لا يجوز أن يدخروا المال لأمر أخروى لما أن أخرويا من غير اعتقاد الآخرة محال وذلك كعبدة النجوم والصابئة والنصارى على ما قاله الأصفهانى فى شرح الطوالع فى الكلام على المعاد الجسمانى، وإن كان فيه نظر، وأما من يقول بالأدوار والتناسخ كعبدة الأوثان فالكلام فى عدم ادخارهم كالكلام على القسم الثالث - وأما القسم الثالث وهو أن يكون الادخار لأمر دنيوى يعود على المدخر لاعتقاد عوده إلى الدنيا فهو أيضًا باطل لأنه لو كان كذلك لبالغوا فى إخفائه وسد طريق العلم به لكنا قد فرضنا له علامات وأمارات يعرف بها هذا خلف.

وأما عدم إفضاء حرفة الشهادة إلى المقصود فذلك لأن الحرف والصنائع على قسمين قسم يلزم من العمل به وإجادته الحصول على ثمرته وقسم لا يلزم بل لابد من ضميمة أخرى ومنه حرفة الشهادة وسائر الحرف الهوائية غير المعيشية وينبغى أن يسمى معاشًا غير طبيعى وهذه لا وثوق بإفضائها إلى المقصود - وبيانه فيما نحن بصدده وهو الشهادة أن حقيقة حرفة الشهادة ملكة يقتدر بها على التعبير عن مقاصد المشهود له وعليه بلفظ صحيح متعارف مستوف لمقاصدهما بشروط شرعية وعلى إفراغ مقاصدهما فى قالب شرعى إن كانت غير شرعية وغايته تحويل عبارة المشهود له وعليه العامية إلى عبارة ترتضيها العلماء وتحويل تصويرهما الفاسد إلى صورة شرعية ثم لا يلزم من تحصيل هذه الملكة وإجادتها الحصول على ثمرتها والرواج فيها بخلاف القسم الأول من الحدادة ونحوها فإن من علمها وأجادها حصل على ثمرتها. وحكم

سائر الحرف الهوائية كالدلالة والنقابة فى عدم إفضائها بالعارف بها إلى مقصودها حكم الشهادة ولك أن تجعل ذلك حدا رسميا للحرف الهوائية فيقال فى حدها حرفة لا يلزم من العلم بها وإجادتها الحصول على ثمرتها - والحاصل أن لحرفة الشهادة موانع من حصول ثمرتها والمقصود منها ولها مفاسد ونقائص عاجلة ومضار أخروية آجلة - فأما الموانع فأمور - منها أن حرفة الشهادة من قبيل الاحتراف بالعلم واعلم كما سيجىء تحقيقه فى الفصل الخامس أقبل شىء للخفاء والجحد والجهل بقدره من صاحبه وأقبل شىء للإضافة إلى غير أهله بلحظ والجاه والتلبيس وسكوت معور عن معور وإذا كان كذلك فقد يدور الرواج فى الشهادة مع الهيئة والزى الظاهر واللباس الفاخر ويخفى مكان الاتصاف بحرفة الشهادة على التفسير السابق فيفوت الرواج بفوات الهيئة واللباس وهناك ينشد:

أرى ثيابًا ولكن حشوها بقر بلا قرون وذا عيب على البقر

ومنها أن مبنى حرفة الشهادة على العوام وهم مربوطون بأوهامهم وواقفون مع مألوف عاداتهم ولا تمييز لهم بتفهم كتابة وكتابة والتقليد وظيفتهم وذاتى لهم فلا يستعملون فى وثائقهم ومكاتيبهم مجهولا لهم لتوهمهم فيه إفساد مكاتيبهم ويلزم من عدم استعمال المجهول استمراره على خموله ومجهوليته أبد الآبدين ودهر الداهرين - ومنها أن مبنى الرواج على الشهرة والشهرة إما بقدمية أو بتشهير مقبول القول فأما القدمية فليس المراد بها طو الإقامة فى مكان بل كثرة الكتابة التى للشاهد فى أيدى الناس المحركة لدواعيهم فى استعماله التى يستلزم بعضها بعضا والدخيل خال عن ذلك وقدمنا أن الشخص المجهول لا يستعمل والمكث المجرد عن الكتابة لا يفيد شيئًا حتى لو أقام الدخيل أبد الآبدين فى مكان لا يستكتب فيه لم يكن بينه

فى الجهالة والخفاء والإهمال والجحد فرق البتة - وأما تشهير مقبول القول فأعز من بيض الأنوق ومن تصحيح[1] الأكسير وما أحق هذا بقول القاضى الجرجانى:

إذا لم يكن فى الأرض حر يعيننى ولم يك لى كسب فمن أين أرزق

ومنها أن الحرف هوائية صرفة وصرفها عن الدخيل والأجنبى الذى لا زبون له بالمواطأة والحيلة والاعتذار والشعوذة والدك من أدخل الأشياء تحت الإمكان لا سيما وأهلها بطرق اللؤم أهدى من القطا مع ما لهم من القسوة والقحة وغلظ الأكباد أحسن الله خلاصنا من أيديهم - وأما المفاسد والنقائص العاجلة فلأن الشهادة فى هذا الزمان تستلزم النذالة والسفالة والدناءة وسقوط الهمة وموت النفس والشح والقحة وتؤدى إلى التباغض والتماقت والتقاطع والتدابر والتحاسد يتقاسمون الفلس والفلسين ويتغاضبون على الحبة والحبتين ويتراضون بالدرهم والدرهمين ويسرقون ويختلسون قال عمر بن الوردى من أرجوزة طويلة فى ذلك:

يغيب الإشغال من أبيه ويسرق الأجرة من أخيه

ويحلفون بالطلاق والعتاق على ما كذبهم فيه أظهر من الشمس فضلا عما يحتمل الكذب ويعدون ذلك استرضاء وعقلاً ويتهافتون بسرعة القيام للأشغال ويعدونه حذقًا وكيسًا ويوسعون الدخيل حرمانًا وشعبذة ويعدونه دهاء وكيسًا وقد قلت فى تهافتهم ومبادرتهم القيام:

بليت به جهولا جاهليا ثقيل الروح مذمومًا بغيضًا

ولم يك أكثر الإخوان علمًا ولكن كان أسرعهم نهوضًا

---

(١) الأكسير الكيمياء وقد أقام المؤلف البرهان على عدم صحتها فتنبه.

وأما المضار الأخروية فمن وجوه - أولها حضور الأنكحة مع عدم الاستظهار فى شروطها من انقضاء العدة والأولياء والكفاءة وغيرها وعلى الجملة فالإقدام على عقد من غير معرفة حكمه حرام ثم بتقدير وجود الشرائط فمعهم من أنفسهم المفسد الأعظم وهو فوات العدالة لما أن كل واحد يعرف من نفسه ما لا يعرف من غيره والعدالة عند الشافعية عبارة عن عدم مباشرة الكبائر والإصرار على الصغائر مع المروءة وأين من يجمع هذه الثلاثة مع خطر النكاح وكثرة ما يترتب عليه من الأحكام من التوالد والتوارث وانتشار النسب إلى عدد كثير وما يترتب على ذلك المنتشر من الأحكام ووجوب مالا يجب إلا بالنكاح وحل ما لا يحل إلا به إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة - وثانيها أن شركة الأبدان القائل فيها قائلان قائل بعدم جوازها البتة كالشافعى وقائل بجوازها كالحنبلى والحنفى وليس لنا قائل بوجوبها، وإن اثنين ينعقد بينهما شركة الأبدان بغير اختيارهما ومبنى شركة الشهود غالبًا على الإكراه فقلما يقع بين الشهود شركة أبدان صحيحة بالتراضى بل كل منهم لا يريد الآخر ولا الكتابة معه، ويمنعه من ذلك موانع هى إكراه أو فى معنى الإكراه ويكتب أحدهما مائة سطر والآخر يكتب اسمه ويتقاسمان على السواء، ولا شركة بينهما قائمة فيصير الكسب كله حراما، مع أن أكل الحرام مما يظلم القلوب ويمنعها من دخول الحكمة فيها - وثالثها أنه يجب على كل أحد علم ظاهر صناعته كما ذكره الشافعية فى كتب الفقه أول كتاب الجهاد فيجب على الصيرفى مثلاً معرفة أن بيع درهم بدرهمين مثلاً حرام وغير ظاهر صنعته كباقى مسائل الربا التى لا يكثر دورها لا يجب عليه تعلمه وإذا وقع له شىء منه سأل عنه العلماء وقياسه إن كل شاهد يجب عليه أن يعلم شروط الرهن والبيع والكفالة والأقارير لأن هذه الأشياء كثيرة الدور وباقى مسائل

هذه الأبواب يسأل عنها المفتى إذا وقع له فحينئذ من ترك من الشهود معرفة هذه الأشياء كان عاصيًا ويتكرر عصيانه كل يوم ويترتب على ذلك ما لا يخفى - وأيضًا كثيراً ما يكتب الشهود فى الشهادة على من لا يعرفونه وقد عرفه شهوده وهو كذلك لأن المعرفة لا تحصل بالنظرة ولا بالمرة ويتكرر هذا الكذب بتكرر الشهادة على المجاهيل ويترتب على ذلك ما لا يخفى - ورابعها تضييع الحقوق بالجهل فرب من يكتب شيئًا ويزيد فيه كلمة أو ينقص كلمة أو يصور صورة يترتب عليها مفاسد شرعية وهو يجهله لا يعلمها ولا يصح الاعتذار عن ذلك بأن الكلمة الزائدة أو الناقصة هكذا تحملها لأن ذلك بتسببه وتوريطه المشهود له وعليه فى ذلك بتقليدهما إياه ظنا منهما أنه أهل للتقليد - وخامسها التدليس باسترعاء المشهود عليه بكلمات الفقهاء التى تقصر عن إدراك غوائلها ودسائسها إفهام العوام من غير أن يعرف العوام ما وراء ذلك من الغور مع القطع بأنه لو شرح له ما فى ذلك من الفساد لما أقدم عليه. ولا يصح أيضًا الاعتذار عن ذلك بأنه هكذا تحمل وهكذا استرعاه لأن هذا مما لا ينفع عند العليم الخبير - وسادسها أنهم يكتبون فى كتب الأوقاف كلامًا طويلاً تلقوه عمن تقدمهم من غير أن يعرفوا معناه فضلاً عن الواقف المشهود عليه بدليل أن العلماء فضلاً عن المورّقين تدور رؤوسهم فى ثانى الحال فى فهم المراد منه والواقف لم يتلفظ به ولا بمعظمه ولو قرئ عليه لم يفد لاستحالة إرادة معنى شيء بدون فهمه - على أن الإنشاءات لابد فيها مع اللفظ من فهم المعنى بدليل أن الأعجمى لو لقن الطلاق بلا فهم فأوقعه وأراد معناه عند العارف بمعناه لم يقع وعلى الجملة فشهادتهم على الواقف بما نسب إليه فيه وهو لم يفهمه مشكلة جدًا بل وينشأ من عباراتهم لفاسدة الناشئة عن الجهل حرمان من لعل الواقف لم يرد حرمانه لو روجع فيه ودخول من لم يرد دخوله - وعلى الجملة ففى هذا الموضع نظر ظاهر فليتأمل - وسابعها تصريح

العلماء من الشافعية والحنفية بأنه لا يشهد على خطه ما لم يتذكر الواقعة، فأما القضايا التى يكون للشاهد فيها مدخل أو يكون هو المورّق وله فى عباراته وكتابته ما يذكره بالقضية فلا كلام فيها ولكن ثم من القضايا ما يستحيل التذكر فيه عادة كالشهادة على الحكام فى ظهور السجلات مع طول المدة وما فى معنى ذلك فليستفت الشاهد قلبه فى ذلك فإنه من مزال الأقدام - وثامنها الاكتفاء فى الشهادة على الحكام فى السجلات الطويلة والمحاضر وصور المجالس الطوال بقول الحاكم له نعم جوابًا لقول الشاهد له أشهد عليكم بما فيه من غير أن يقرأه عليه بل ولا يعرف الشاهد ما فيه لا إجمالاً ولا تفصيلاً وقد قال فقهاء الشافعية فى كتاب القاضى للقاضى أنه لو لم يقرأ على الشاهدين. وقال الحاكم لهما أشهدكما علىّ أنه كتابى أو أن ما فيه خطى لم يتف بذلك - وتاسعها رفع الشهود نسب من لا يعرفون نسبه مع أن ذلك شهادة بنسبه ضمنًا كما قاله السبكى فى جمع الجوامع فى الكلام على أن مورد الصدق والكذب إنما هو النسبة التى تضمنها الخبر لا واحد من طرفيها ولوسلم أن ذلك ليس شهادة بالنسب لا أصلاً ولا ضمنًا فقد قال الإمام كما نقله عنه فى الروضة والرافعى أنه لو لم يعرف المشهود عليه إلا باسمه لم يتعرض فى الشهادة لاسم أبيه - هذا ما رأيت أن أذكره مما قوى عندى مما حضرنى فى هذا المقام من موانع حصول المقصود من حرفة الشهادة ومفاسدها ووراء ذلك غور لا يمكن التصريح به ورأيت أن الإمساك عنه أولى وما أحق ذلك بقول القائل:

فى النفس أشياء لا أسطيع أذكرها لو قلتها قامت الدنيا على ساق

والله المسئول فى الخلاص منها وإليه أضرع وعليه أتوكل.